مدخل عام لعلم الاقتصاد وعلم اقتصاد المؤسسة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية بمثابة الخلية الرئيسية المشكلة للنشاط الاقتصادي داخل أي دولة وداخل أي اقتصاد محلي، لهذا فإن فهم مضمون أو موضوع علم اقتصاد المؤسسة يقتضي التعرض لعلم الاقتصاد في حد ذاته، من خلال شرح محاوره الرئيسية التي تعد بمثابة الأساس لفهم مختلف الجوانب المؤثرة والمتأثرة بقطاع المؤسسات الاقتصادية.

1.اصطلاح كلمة اقتصاد واقتصاد سياسي: كلمة اقتصاد تمثل المقابل العربي للكلمة اللاتينية "Economy" التي نجد أصلها عند الإغريق في كلمة "Oikonemia". ونظرا لكون هذه الكلمة مركبة من كلمتين أخرتين هما: "Oikos" ومعناها منزل و"Nomos" ومعناها قانون، فقد استخدمها الفيلسوف أرسطو وكان يقصد من ورائها "مبادئ إدارة المنزل". غير أن كلمة "اقتصاد "Economy" في وقتنا الحالي تشير إلى الصورة التنظيمية لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بهدف تحقيق مستوى معيشي معين لأفراد المجتمع. وبالرجوع لمصطلح اقتصاد فإنه استعمل في القرن السابع عشر في فرنسا عام 1615م من طرف "أنطوان دي مونتكريتيان" "Antonyne de mountchretien" (استعمل مصطلح اقتصاد سياسي) عندما نشر كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي"، حيث كان يقصد بصفة سياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة.ثمّ بدأ الإنجليز في استخدام هذا المصطلح انطلاقا من "وليم بيتي" "W.Petty" (1623-1687م)ثمّ "جيمس ستيوارت" في كتابه الصادر عام 1767م بعنوان "بحث في الاقتصاد السياسي"، ومنذ ذلك الوقت استخدم هذا المصطلح "اقتصاد سياسي" للتعبير عن موضوع علم الاقتصاد لدى كافة الاقتصاديين بما فيهم الماركسيين، منهم "كارل ماركس" (1818-1883م). أمّا الاقتصاديون الإنجلوساكسيون، فكان آخر من استخدم هذا المصطلح هو المفكر "وليم ستانلي جيفونز" "W.Stanly Jevons" (1835-1882م) في كتابه "نظرية الاقتصاد السياسي". غير أنه ومنذ أن

جاء "ألفرد مارشال" "Alfred Marshall" بكتابه الصادر عام 1890م بعنوان "مبادئ الاقتصاد" بدأ مصطلح الاقتصاد (بمفرده) في الانتشار ليحل محل الاقتصاد السياسي، ولكن إلى حين إذ بدأ هذا المصطلح الأخير في الانتشار من جديد.

2.تعريف علم الاقتصاد: يرى العديد من العلماء أن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة ثروة الشعوب، انطلاقا من دراسة المادة (أو الموارد الاقتصادية) والاستهلاك وخلق الثروة (أو إحداثها) وتوزيعها. أي أنه علم يعنى بدراسة خلق الثروة بالاعتماد على الموارد المتاحة، واستهلاكها وتوزيع العائد المتأتي منها على المساهمين في إنتاجها وبيعها. حيث يتمثل موضوعه في معرفة الظواهر المشكلة للنشاط الاقتصادي للإنسان داخل المجتمع، وهو النشاط المتمثل في في إنتاج وتوزيع مختلف المنتجات والخدمات الضرورية لتلبية حاجات ورغبات أفراد المجتمع، بحيث يتجلى ذلك النشاط على شكل علاقة بين الإنسان والطبيعة في مرحلة أولى وبين الإنسان والإنسان في مرحلة ثانية.

كان الاقتصاد في الماضي عبارة عن جملة من الآراء والنصائح والإرشادات المقدمة من قبل الفلاسفة والكتاب للحكام، للاستفادة منها في حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها مجتمعاتهم. حيث كانت المواضيع الاقتصادية المعالجة من قبلهم تتناول في إطار بحوثهم الفلسفية والتاريخية والاجتماعية. وبتطور الحياة وتعقدها اكتسب علم الاقتصاد الصفة العلمية، إذ أنه أصبح يرمي لمعرفة القوانين والنظريات التي تحكم علاقات الإنتاج والتوزيع. وقد كانت بحوثه تعتمد في الغالب على المنهجين الإستنتاجي والاستقرائي. وقد أرسيت قواعده العلمية الأولى مع مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، نتيجة لأبحاث المدرسة الكلاسيكية "The Classical School" الفرنسية بقيادة الفيزيوقراطيين أو الطبيعيين، تحت زعامة "فرانسوا كيني" "Francois Quesnay" والمدرسة الكلاسيكية الإنجليزية بزعامة "آدم سميث" "Adam Smith"، وأصبح بذلك علم الاقتصاد علما قائما بذاته ومستقلا عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى.

يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بتحليل ودراسة مختلف القوانين الاجتماعية المتحكمة في إنتاج السلع والخدمات. أي أنه ذلك النشاط المبذول من طرف الإنسان، بهدف الحصول على الوسائل المادية وعوامل الإنتاج المتمثلة في العمل والطبيعة ورأس المال لتكييفها واستعمالها في اشباع الحاجات والرغبات التي يشعر بها. فبالنسبة للمفكرين الرأسماليين، نجد أن علم الاقتصاد يهتم بطرق خلق القيمة (أي السلع والخدمات التي تتميز بالنذرة) وتوزيعها، بالإضافة لتبادلها بين مختلف الأفراد بالمجتمع. حيث نجد أن تلك القوانين الاقتصادية تتميز بما يلي:

- ✓ **نسبية التطبيق:** فهي تتغير بتغير المكان والزمان، فالقوانين الاقتصادية في المجتمعات البدائية والأنظمة الاقتصادية السابقة على الرأسمالية غير صالحة التطبيق في الوقت الحالي. كما أن مختلف القوانين الاقتصادية المطبقة في الدول المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا غير صالحة التطبيق بالدول الأقل تطورا كالجزائر ونيجيريا. فالاستقرار والثبات في القوانين الاقتصادية يتميزان بنسبية التطبيق.
- ✓ **أقل حتمي:** فبمقارنتها بقوانين العلوم الطبيعية، نجدها تحكمها علاقات جد متشعبة ومتنوعة، أي أنها قوانين تخضع للاستثناءات. فبالرغم من توفر أسباب ومقومات الظاهرة قد لا تحدث النتيجة المتوقعة، مما يجعل الحتمية في القوانين الاقتصادية أقل مقارنة بالقوانين المتحكمة في الظواهر الطبيعية.
- ✓ **أقل دقة:** فهي تتميز في حساباتها وتحليلها بكونها أقل دقة مقارنة بالقوانين الطبيعية، بسبب خضوعها للتقديرات والآراء الشخصية لأفراد المجتمع، الذين يتحكمون في بعض حيثيات الظواهر الاقتصادية.

كما يمكننا تعريفه أيضا بأنه ذلك العلم الخاص بدراسة سلوك أفراد المجتمع في استخدام الموارد النادرة المتوفرة في إنتاج مختلف السلع والخدماتالقيّمة وتوزيعها بين الفئات المختلفة لإشباع حاجاتهم

ورغباتهم. فعلم الاقتصاد إذن يعالج ثلاثة مشاكل اقتصادية أساسية هي: نذرة الموارد الاقتصادية، الحاجات والرغبات الإنسانية الغير محدودة والرشادة الاقتصادية. حيث يمكننا توضيح وشرح عناصر المشكلة التي يعالجها علم الاقتصاد من خلال الشكل الموالي.

عناصر المشكلة الاقتصادية

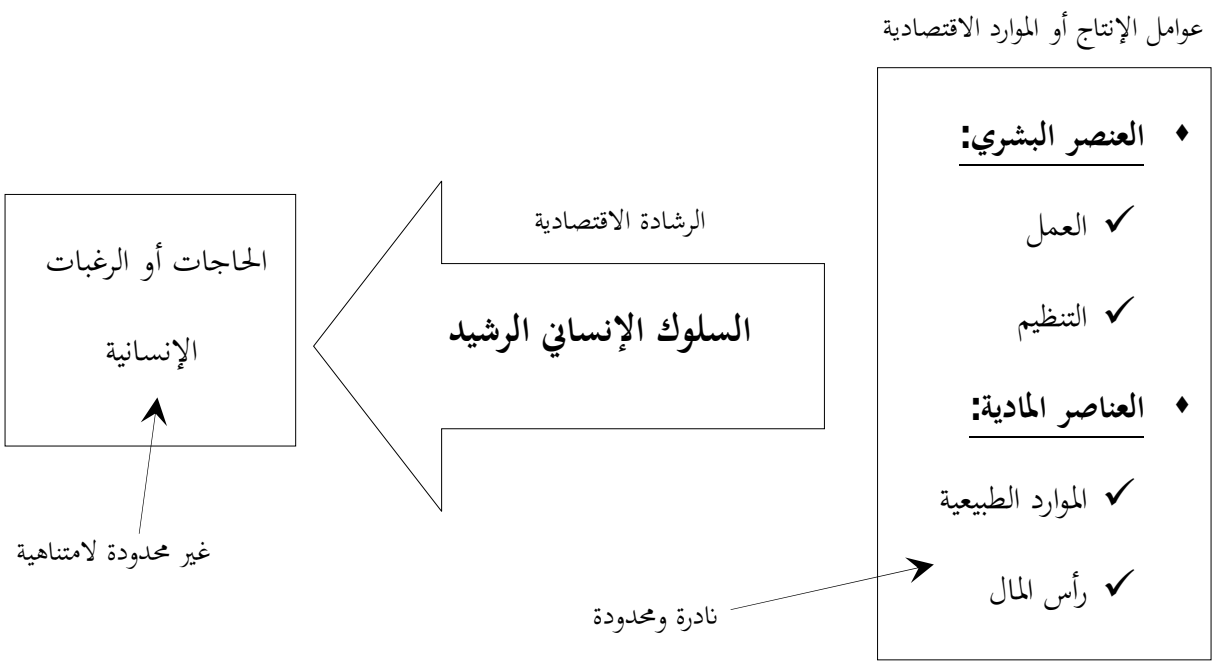

بذلك نستنتج أن علم الاقتصاد (موضوعه) يعنى بدراسة سلوك أفراد المجتمع في توظيفهم للموارد الاقتصادية المحدودة من أجل تلبية وإشباع حاجات أفراد المجتمع الغير محدودة واللامتناهية. وانطلاقا من هذا تتحدد المشكلة الاقتصادية من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:

- الحاجات أو الرغبات الكامنة لدى أفراد المجتمع المحدد زمنيا ومكانيا والمتميزة بكونها غير محدودة أو غير منتهية.
- الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة.

- مشكلة كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية المحدودة لتلبية حاجات ورغبات أفراد المجتمع من خلال تحديد الطريقة التي تتم من خلالها إدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، ويتجلى ذلك من خلال ثالث حلقة مكونة للنشاط الاقتصادي والمتمثلة في السلوك الإنساني الرشيد.

وتماشيا مع ذلك نجد أن النشاط الاقتصادي يتم على مستويين شديدي الارتباط هما:

- **المستوى الأول:** ويتمثل في العلاقة التي تثور بين الأفراد والطبيعة والوسط المادي بصفة عامة، حيث تقوم العلاقة الأولى بين الإنسان ومجموعة من المدخلات المتمثلة في الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج (العمل، التنظيم، الموارد الطبيعية ورأس المال) التي يتعامل معها للحصول على مجموعة من المخرجات الضرورية (سلع وخدمات) لإشباع الرغبات والحاجات اللامتناهية، فكلما زادت الحاجات والرغبات وقصرت الموارد عن الوفاء بها تزداد الحاجة للتدبير والرشادة لتعظيم العائد من وراء القيام بالعملية الإنتاجية وتقليل الفاقد منها. حيث يمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

النظام الإنتاجي (النشاط الاقتصادي أو عناصر العملية الإنتاجية)

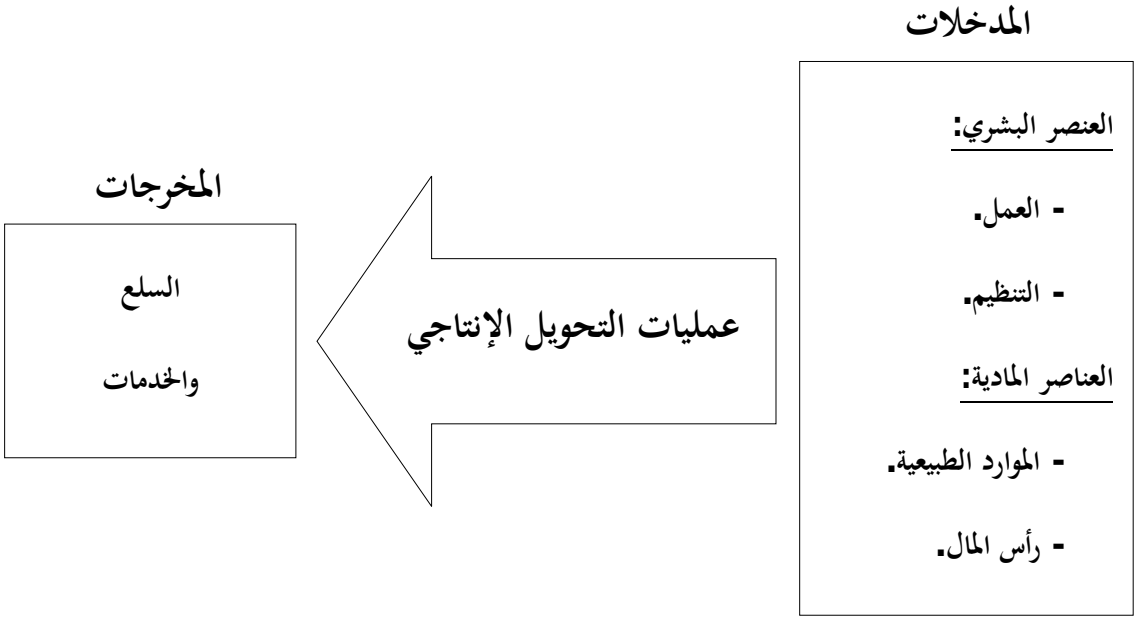

- **المستوى الثاني:** تتضح في هذا المستوى العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض، لأن الإنتاج والرغبة في تعظيمه وتقليل الفاقد إنما يتم في إطار جماعة، وكلما اتسع نطاق الجماعة وتعقدت عملية الإنتاج زادت الحاجة إلى تقسيم العمل واتساع نطاق المبادلة، ثم تأتي مشكلة التوزيع وكيفية حصول كل فرد على نصيب يعادل ما قدمه من مجهود في عملية الإنتاج.

3.تعريف علم اقتصاد المؤسسة: تتموقع المؤسسة ضمن الاقتصاد كنواة أساسية فيه، حيث تؤثر وتتأثر بشتى الطرق والعوامل في الاقتصاد ككل وفي جوانب اجتماعية وحضارية أخرى. حيث يمكن اعتبارها بمثابة العون الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من كونها نقطة ارتكاز حياة المجتمع. فهي المنتجة والمتداولة للسلع والخدمات، وهي كذلك الموزعة للدخل والمستعملة للادخار والمستهلكة لجزء معتبر من السلع والخدمات في إطار عملية إعادة التصنيع المستمرة وهي المنتجة للتكنولوجيا من خلال مختبرات البحث والتطوير التي تتضمنها وكذا علاقاتها بمراكز البحث المتخصصة والجامعات المختلفة والتي تهدف من ورائها لتحويل الأبحاث النظرية والتطبيقية لمنتجات وخدمات يستفيد منها المستهلك بطريقة أو بأخرى. بذلك فإن علم اقتصاد المؤسسة يعنى بدراسة المؤسسة الاقتصادية وجوانبها المختلفة والمعقدة ضمن إطار الاقتصاد الوطني ككل، حيث يهتم بدراسة وتحليل جميع الأنشطة الممارسة داخل المؤسسة بغية تحسينها من خلال الاستفادة من العديد من النماذج العلمية سواء الرياضية أو النفسية أو الاجتماعية أو حتى التكنولوجية في التسيير، بالإضافة لدراسة محيطها الخارجي الذي تنشط ضمنه واستنتاج العوامل المؤثرة والمتأثرة ومن ثم إمكانية رفع مردودية المؤسسة والاقتصاد الوطني ككل.